

التطوير يتضمن حداً أقصى لعدد الشركات بالقطاعات في المؤشر وكذا تطابق معايير رأس المال مع قواعد القيد

الدكتور محمد فريد: التطوير يستهدف التأكيد من تنوع القطاعات المكونة للمؤشرات

أحمد أبو السعد: تطوير المؤشرات شهد طفرة كبيرة لتكون أكثر تعبيراً عن أداء السوق

محمد ماهر: التطوير يستهدف الحد من التحيز القطاعي بالمؤشر

محمد السعيد: تطوير المؤشرات تعزز من اعتماد مديرى الاستثمار والمحللين لتقدير حركة وأداء السوق

اعتمدت لجنة المؤشرات بالبورصة المصرية تطوير منهجية مؤشر EGX30 والخاصة بتكون المؤشر ومعايير إدراج وحذف الشركات، وكذا إضافة معيار جديد لإدراج الشركات بباقي مؤشرات السوق للشركات المقيدة بالسوق الرئيسي لتكون المؤشرات متطابقة مع قواعد القيد، وكذا الحفاظ على استقرارها.

تأتي هذه الخطوة في ضوء عملية التطوير المستمرة لمنهجيات المؤشرات ومدى وملاءمتها لأفضل الممارسات العالمية، وبعد التشاور مع أطراف السوق المختلفة والممثلين في لجنة المؤشرات بالبورصة المصرية وكذا بيوت الأبحاث بمختلف شركات الوساطة وبنوك الاستثمار.

تعتمد فلسفة التطوير الجديدة في منهجية إدراج الشركات المكونة لمؤشر EGX30 على وضع حداً أقصى للشركات من نفس القطاع، حيث يشترط لا يزيد عدد الشركات من نفس القطاع عن خمس شركات، حيث يتم ترجيحهم بناء على رأس المال السوقى المرجح بالتداول الحر، بما يسهم في تحقيق مزيد من التنوع للقطاعات المكونة لمؤشرات السوق لعكس تحركات وأداء السوق بشكل شامل.

تضمن التطوير أيضاً وضع حداً أدنى لرأس المال المصدر للشركة للإدراج بمؤشرات السوق الرئيسي، حيث يشترط أن يكون رأس المال المصدر للشركة متوافق مع النص المرتبط بقيمة رأس المال للإدراج بالسوق الرئيسي من البند السادس من المادة (7) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية والتي تنص على "أن يكون رأس المال المصدر مدفوعاً بالكامل ولا يقل عن 100 مليون جنيه مصرى أو ما يعادلها من العملات الأجنبية، وذلك من واقع آخر قوائم مالية سنوية أو آخر قوائم مالية دورية مرفاً بها تقرير مراجعة شامل من مراقب الحسابات، ومصدق عليها من الجمعية العامة للشركة، ...".

قال الدكتور محمد فريد، رئيس البورصة المصرية، إن تطوير المنهجية، تستهدف التأكيد مع قواعد القيد وتحقيق مزيد من الاستقرار لمؤشرات السوق وكذا تعزيز الجاذبية الاستثمارية، فضلاً عن المساهمة في تحسين معدلات تنوع القطاعات المكونة لمؤشر، وذلك تماشياً مع أفضل الممارسات العالمية.

وسيتم تطبيق المنهجية الجديدة خلال عملية المراجعة الحالية، والتي سيتم العمل بها مطلع أغسطس المقبل.

من جانبه قال أحمد أبو السعد الرئيس التنفيذي لشركة ازيموت مصر وعضو مجلس ادارة البورصة، إن تطوير منهجية المؤشرات قد شهدت طفرة كبيرة خلال المرحلة السابقة لتصحيح أي تشوهات تستجد في الأسواق وتكون المؤشرات أكثر تعبيراً عن أداء أسهم الشركات وانعكس ذلك جلياً على نوعية الشركات التي تتضمن للمؤشر وحجم رأس المال السوقي للمؤشر والذي شهد طفرة كبيرة نتيجة لتلك التعديلات، متطلعاً لاستمرار هذا التطوير دائماً لكي تظل مؤشرات البورصة المصرية مواكبة لأفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن.

فيما قال محمد ماهر، رئيس شركة برايم القابضة للاستثمارات المالية، عضو لجنة المؤشرات بالبورصة المصرية، إن لجنة المؤشرات قد وافقت على تطوير معايير الإدراج بالمؤشرات للسوق الرئيسي بما يجعلها أكثر توافقاً مع قواعد الفيد و خاصة فيما يتعلق برأس المال المدفوع ليكون حده الأدنى ١٠٠ مليون جنيه و كذلك لا يزيد عدد الشركات في القطاع الواحد بممؤشر EGX30 عن خمس شركات مما يدعم التعبير القطاعي للمؤشر و الحد من تحيزه لقطاع بعينه ليعبر عن القطاعات الرئيسية للأسماء المدرجة.

قال محمد السعيد، المدير التنفيذي و رئيس قسم التحليل الفني لشركة اتش سي للتداول الأوراق المالية، عضو لجنة المؤشرات، إن التطوير المستمر لمنهجية مؤشرات البورصة المصرية، و بالأخص الذي تم تطبيقه في الفترة الحالية من قبل البورصة المصرية يعد بلا شك تطوير في غايه الأهمية، لاسيما لأنه يضيف ويضمن تمثيل أكبر وأشمل للسوق من خلال المؤشرات باختلاف أنواعها مما يعطي للمؤشرات عمق أكبر ومن ثم زيادة في أهميتها للمتعاملين من مديرين الصناديق و المحافظ وغيرهم من المستثمرين في السوق.

كانت إدارة البورصة قد طورت منهجية مؤشر EGX30 في الإدراج، بأنه إلى جانب معيار السيولة "قيم التداولات"، إضافة معيار رأس المال السوقي مرحاً بالتداول الحر "يشترط لا نقل قيمة رأس المال السوقي مرحاً بالتداول الحر للشركات المؤهلة للانضمام للمؤشر في تاريخ المراجعة الدوري، عن قيمة الوسيط لرأس المال السوقي مرحاً بالأسهم حرة التداول لأعلى 60 شركة من حيث "السيولة"، وذلك لضمان الت berhasil الجيد للشركات ذات الأحجام الكبيرة والتي تتمتع بمعدلات سيولة مرتفعة، وهو ما يحافظ أيضاً على جاذبية المؤشر للاستثمار محلياً وعالمياً، وذلك لتحقيق مزيد من الاستقرار في مكونات المؤشر والعمل على الحد من تغيير عدد كبير من الشركات في المراجعة الواحدة وذلك بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، حيث سيتم ترتيب الشركات من حيث "السيولة" على أن تكون تلك الشركات مستوفاة لكافة معايير الانضمام بالمؤشر، يتبعه تطبيق قاعدة، (Buffer Rule) وهي قاعدة تعزز من استقرار مكونات المؤشر وهي المنهجية المتبعة في كبرى المؤسسات التي تصدر مؤشرات عالمياً.

تجري إدارة البورصة مراجعتين كل عام لمكوناتها الأولى في يناير، ويتم بدء العمل بها أول فبراير (عن الفترة من 7/1 إلى 12/31)، وتنتهي المراجعة الثانية آخر يونيو ويتم العمل بها بداية أغسطس (عن الفترة من 1/1 إلى 6/30)، وترصد المراجعات التغير في قيم التداولات على الأسهم المقيدة ومعدل التداول الحر، وفقاً لمنهجيات كل مؤشر، وتشمل المراجعة استبعاد الشركات غير المؤهلة، وإدراج الشركات التي تستوفي المعايير.

كانت إدارة البورصة قد عممت التعديل الذي أدخلته على عملية اختيار الشركات المكونة لمؤشر EGX30 على مؤشر EGX100 EWI EGX 50 EWI EGX 70 EWI ، والذي يتضمن إدراج الشركات التي تحقق قيمة تداول مرتفعة بشكل شهري بدلًا من الاعتداد بإجمالي قيمة التداول بنهاية فترة المراجعة كل 6 أشهر، والتي كان من الممكن أن تسمح بانضمام شركات تحقق طفرات في قيمة التداول ولكن بصورة غير مستمرة.